دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي خلال الفترة (2001 – 2023).

The role of financial inclusion in achieving economic growth in Egypt: An analytical study of financial inclusion indicators During the period (2001-2023).

قدور كريمة (طالبة دكتوراه)[1]، شاشوة فضلون (أستاذ محاضر أ)[2]

[1]جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم مخبر Poidex karima.kaddour.etu@univ-mosta.dz

[2]جامعة جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، fadlloun.chachoua@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/29 تاريخ القبول:2025/11/07 تاريخ النشر: 2025/12/03

Abstract:

This study aims to crystallize the concept of financial inclusion and its reality globally and in Egypt with the identification of the role and importance of its indicators in achieving economic growth in Egypt in the period (2001 to 2023)

. The study concluded that the growth of financial inclusion indicators (such as financial depth, financial availability, financial use) contributes to increasing GDP and achieving sustainable economic growth in the Egyptian economy.

Keywords: Financial inclusion; economic growth; financial depth index; financial availability index; financial utilization index.

Jel Classification Codes : Q01 ;O40 ;G20 ;G21 ;O16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى بلورة مفهوم الشمول المالي وواقعه عالميا وفي مصر مع تحديد دور وأهمية مؤشراته في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر في الفترة (2001 الى 2023).

وخلصت الدراسة ان نمو مؤشرات الشمول المالي (كالعمق المالي، الإتاحة المالية، الاستخدام المالي) يسهم في زيادة الناتج المحلي الخام ويحقق نمو اقتصادي مستدام في الاقتصاد المصري.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي؛ النمو الاقتصادي؛ مؤشر العمق المالي؛ مؤشر الاتاحة المالية؛ مؤشر الاستخدام المالي.

تصنيفاتJEL: Q01 ;O40 ;G20 ;G21 ;O16;

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، **مؤسسة الانتماء، الإيميل**: karima.kaddour.etu@univ-mosta.dz

1.مقدمة :

يؤدي القطاع المالي دورا حيويا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم عبر التاريخ ومع مرور الوقت، شهد هذا القطاع، شأنه شأن باقي القطاعات، تغيرات وتطورات متسارعة وتجسدت هذه التطورات في ثورة للتكنولوجيا المالية، ادت في إحداث تطور غير مسبوق في الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، على الصعيدين الكمي والنوعي المقدمة ففي غضون فترة قصيرة، حظيت هذه الثورة بقبول عام واسع، وزاد انتشارها بفضل حملات التوعية التي. أكدت على أهميتها ودورها المحوري في تمكين المواطنين من تلبية احتياجاتهم بسهولة وراحة، دون تكبد أي أعباء إضافية.

ويعتبر الشمول المالي من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في الدراسات الاقتصادية والتنموية على مستوى العالم، وخاصة في الدول النامية كمصر التي أولت اهتماماً كبيراً بتعزيز الشمول المالي كجزء من استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد جاء هذا الاهتمام انطلاقاً من الإدراك المتزايد لأهمية الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين.

يرتبط الشمول المالي ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي من خلال المساهمة في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، مما يعزز تراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية. وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. والمساعدة على تحسين كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد من خلال تسهيل المعاملات المالية وتقليل تكاليفها.

اشكالية البحث:

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التي تتمحور في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2001–2023)؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة ارتأينا الى طرح فرضية كإجابة مسبقة

يُظهر الشمول المالي تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الممتدة (2001-2023)

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الاهداف تتمثل في:

- تحديد مفهوم الشمول المالي ومؤشرات قياسه؛
- تحليل واقع الشمول المالي في مصر؛

– تقييم دور مؤشرات الشمول المالي على نمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2001 – 2023.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات المصاغة ووصولا إلى الأهداف تم الاعتماد على المنهج الوصفي حيث يتناول هذا البحث تعريف مصطلحات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، ويحلل دور مؤشراته الرئيسية (العمق المالي، الإتاحة المالية، والاستخدام المالي) في تحقيق النمو الاقتصادي بمصر خلال الفترة (2001-2023)

الدراسات السابقة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في مصر. تنوعت منهجيات هذه الدراسات السابقة، بينما توصلت إلى نتائج متقاربة ومن أهم هذه الدراسات:

– **دراسة (فينان حسين مصطفى عطية 2023) الموسومة بـ: "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2000–2022"** اعتمدت على تحليل واقع الشمول المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر من خلال بناء نموذج قياسي بينهما. خلصت الدراسة إلى أن تعزيز الشمول المالي يتطلب تطوير البنية التحتية للنظام المالي، خاصة في المناطق الريفية، والتوسع في فروع البنوك، وتبسيط أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.

– **دراسة** (بن منصور نجيم، 2022)، **الموسومة بـ "أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا: دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004 – 2019"**، حيث قام الباحث بقياس وتحليل تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر، تونس، المغرب، ومصر. تم الاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) وخلصت إلى وجود علاقة موجبة وطويلة الأجل الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

– **دراسة (إسلام فتحى إبراهيم السيد 2021) الموسومة بـ: الشمول المالي وآثاره على معدل النمو الاقتصادي بمصر،** ركزت هذه الدراسة على تحليل أثر تنفيذ استراتيجية الشمول المالي على معدلات النمو الاقتصادي في مصر بين عامي 2014 -2021 وخلصت هذه الدراسة الى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي في مصر على المدى الطويل، كما أكدت الدراسة

أن استراتيجية الشمول المالي كان لها أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي في مصر في الفترة من عام 2014 -2021.

– **دراسة (شادي إبراهيم حسن شحادة، 2022) الموسومة ب: "دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر،** قام الباحث بقياس أثر مجموعة من مؤشرات الشمول المالي المتمثلة في عدد فروع البنوك لكل 100 ألف بالغ، وصافي الائتمان، ونسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي. وكشفت النتائج عن وجود علاقة طردية إيجابية بين كلاً من مؤشري انتشار الفروع المصرفية وصافي الائتمان مع مؤشر التنمية المستدامة، في حين ظهرت علاقة عكسية بين معدل الادخار والتنمية المستدامة. وتؤكد هذه النتائج على أهمية تعزيز سياسات الشمول المالي وخاصة تلك المتعلقة بتوسيع نطاق الخدمات المصرفية والائتمانية كأدوات فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر، مع ضرورة إجراء مزيد من الدراسات لاستكشاف أسباب التأثير السلبي لمؤشر الادخار على النمو الاقتصادي.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى في انها تعالج موضوع الشمول المالي وواقعه في العالم ومصر تحديدا وذلك بمقارنتها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر بدراسة مؤشرات الشمول المالي المتمثلة في العمق المالي والاتاحة المالية والاستخدام المالي من سنة 2001 الى سنة 2023 بخلاف الدراسات السابقة التي اقتصرت على دراسة الحالة المصرية دون مقارنات إقليمية او دولية، كما اعتمدت فقط على البنية التحتية المصرفية (الفروع و أجهزة الصراف)كمؤشر للشمول المالي، وبعضها أهمل مؤشر العمق المالي ، فضلا على ذلك فقط اعتمدت الدراسات السابقة على تحليل فترات زمنية قصير بعكس دراستنا التي اخترنا فترة زمنية طويلة من سنة 2001 الى سنة 2023

2 الإطار النظري للشمول المالي

أصبح الشمول المالي أداة رئيسية وبارزة بعد الأزمة المالية العالمية في 2008. لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة في البلدان النامية حيث يؤدي توسيع نطاق الخدمات المالية إلى تحفيز الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الابتكار، وتحسين الإنتاجية.

وعلى وجه الخصوص، يُعدّ الشمول المالي ضروريًا لتمكين الأفراد والمجتمعات المحرومة، مثل النساء والفقراء، من المشاركة الكاملة في الاقتصاد فمن خلال الوصول إلى الحسابات المصرفية والخدمات المالية الأخرى، يمكن للأفراد ادخار أموالهم، والحصول على القروض لبدء مشاريعهم، واستثمار مدخراتهم في التعليم

والرعاية الصحية، وتحسين مستوى معيشتهم بشكل عام فالشمول المالي يسهم في تقليل الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز الاستقرار المالي، مما يخلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي الدائم.

2-1. مفهوم الشمول المالي

يعرف البنك الدولي الشمول المالي "بأنه إمكانية الوصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام"(worldBank, 2022) .

ويعرف صندوق النقد الدولي الشمول المالي على أنه "حصول جميع أفراد المجتمع على مجموعة من الخدمات المالية الرسمية بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، بما في ذلك:

- **حسابات التوفير**: لحفظ الأموال وتحقيق الأمان المالي؛
- **المدفوعات**: لإرسال واستقبال الأموال بسهولة وكفاءة؛
- **الائتمان**: للاقتراض لتمويل احتياجاتهم الشخصية أو التجارية؛
- **التأمين**: لحماية أنفسهم وممتلكاتهم من المخاطر" (IMF, 2021).

ويعرف الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) الشمول المالي بأنه "توفير الخدمات المالية للجميع، بما في ذلك الأفراد غير المستفيدين من الخدمات المصرفية الشركة المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبشكل واضح وبتكلفة معقولة" (ITU، 2021).

وتعرف المؤسسة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) الشمول المالي على جعل الخدمات المالية تلبي احتياجات الفئات الاكثر ضعفا في العالم، فهي تركز على تطوير حلول مبتكرة لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية للمجتمعات الفقيرة (CGAP، 2023) .

وتعرف الشبكة العالمية للابتكار المالي(GFIN) الشمول المالي على أنه "الحالة التي يتمتع فيها جميع الأفراد في سن العمل بفرصة الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية عالية الجودة تلبي احتياجاتهم، مثل: الحسابات المصرفية، والمدفوعات، والادخار، والائتمان، والتأمين، وتحويل الأموال، وإدارة المخاطر"(GFIN، 2025).

يؤكد خبراء اقتصاد على الدور المحوري للشمول المالي في مكافحة الفقر، حيث قدموا أدلة تجريبية قوية تدعم هذا التوجه. وفي هذا السياق، يشير كولينز وزملاؤه إلى نتيجة مهمة توصلوا إليها من خلال بحوثهم الميدانية، حيث أكدوا أن: "توفير وصول الاسر منخفضة الدخل إلى مجموعة محدودة من الأدوات المالية

عالية الجودة والمناسبة لاحتياجاتها، من شأنه أن يضاعف بشكل كبير من إمكانياتها في تحسين أوضاعها المعيشية والارتقاء بمستوى حياتها".(Collins, Morduch, Rutherford, & Ruthven, 2009, p 4)

ويشير الباحث Micheal Chibba أن الشمول المالي هو إمكانية حصول جميع الأفراد والشركات على منتجات وخدمات مالية:(معاملات الدفع الادخار الائتمان القروض التأمين) حيث يهدف الشمول المالي إلى تعزيز رفاهية الأفراد والمجتمعات من خلال توفير فرص جديدة للريادة والابتكار خلق فرص عمل تحسين الاستقرار المالي ودعم التنمية الاقتصادية حيث تُعدّ المؤسسات المالية، مثل البنوك وشركات التأمين، عنصرًا هامًا في تحقيقه.

وأن هناك خمسة نماذج للمؤسسات المالية يمكن أن تُساهم في تحقيق الشمول المالي:

- القطاع المالي الرسمي؛
- قيادة القطاع العام؛
- تنمية القطاع الخاص؛
- المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية؛
- النموذج التحفيزي.

وبالتالي الشمول المالي عملية ديناميكية ومتعددة الأبعاد تتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة والمؤسسات المالية، العلاقات العامة، الحكومات، المجتمع المدني، القطاع الخاص كلها تلعب دورًا هامًا في جعل الشمول المالي حقيقة واقعة (Chibba, 2009, p. 19) .

كما قدم ستيفاني ستيجلر، تعريفًا أكثر شمولاً لِلشّمول المالي، حيث تُشير إلى أنه :"**إمكانية حصول جميع الأفراد على مجموعة من الخدمات المالية الأساسية بأسعار معقولة، مع وجود بيئة تنظيمية داعمة وحماية قوية للمستهلك** (Stiglitz, 2017, p. 7) ."

بناءً على التعريفات المتعددة، يمكن استخلاص أن الشمول المالي هو:

"إتاحة مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية ذات الجودة العالية (مثل: المدفوعات، حسابات التوفير والجارية، التحويلات، المدخرات، الائتمان، الإقراض، التمويل، والتأمين) لجميع شرائح المجتمع. يتم ذلك بدعم من إجراءات رقابية تضمن سهولة الوصول والاستخدام، العدالة، الشفافية، التوقيت المناسب، التكاليف المعقولة، والجودة الملائمة، بما يتناسب مع احتياجات الأفراد، بهدف تحسين حياتهم والمساهمة في الحد من الفقر.".

2-2. مؤشرات قياس الشمول المالي: أهم خمسة مكونات للشمول المالي وفقا لمنهجية البنك الدولي هي كالآتي:

– **استخدام الحسابات البنكية**: نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد والمؤسسات المالية الصغرى الغرض من الحسابات (الشخصية أو التجارية). هي عمليات الإيداع والسحب الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي وفروع البنك) تشير معدل انتشار الخدمات المالية **أو** تغلغل الخدمات المصرفية إلى مدى وصول الخدمات المالية إلى عدد مستخدميها في الاقتصاد، والذي يقاس بعدد حسابات الودائع لكل 1000 شخص بالغ وعدد المودعين لكل 1000 شخص بالغ(Sarma, 2012, p. 12) ؛

– **الادخار**: نسبة البالغين الذين تلقوا دعمًا ماليًا عبر المؤسسات المالية الرسمية (كالبنوك ومكاتب البريد). والذين شاركوا في أنشطة الادخار من خلال مؤسسات الادخار غير الرسمية أو الأفراد خارج أسرهم. والذين قاموا بممارسات الادخار بطريقة بديلة خلال العام الماضي. (Amidzic, Massara, & Mialou, 2014, p. 5) حيث يتألف الادخار من مؤشرين رئيسيين، مثل عدد البنوك لكل 100000 شخص بالغ وعدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100000 شخص بالغ. وهو يعكس التوافر الجغرافي للخدمات المالية من حيث المنافذ المصرفية وفروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي المتاحة للاستعمال (Raichoudhury, 2020, p. 8)؛

– **التأمين**: معدلات التامين الشخصي للبالغين وتأمين المزارعين والصيادين لممتلكاتهم الإنتاجية ضد الاخطار المناخية والكوارث الطبيعية؛

– **القروض**: نسبة البالغون الذين استفادوا من قروض من مؤسسة مالية رسمية وغير رسمية)بما في ذلك أولئك الذين اقترضوا من مصادر تقليدية) بما في ذلك الاقتراض من العائلة والأصدقاء، والذي يشتمل أيضًا على مؤشرين رئيسيين، كعدد حسابات القروض لكل 1000 شخص في البنوك وعدد المقترضين لكل 1000 بالغ .(Rojas-Suarez & Amado, 2022, p14)؛

– **الدفع**: نسبة البالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لصب أجورهم أو المدفوعات الحكومية. واجراء تحويلات مالية إلى أفراد في مختلف المناطق خلال العام الماضي .(Wafik & Omar, 2021, p. 9). ويدل الاستخدام الواسع للخدمات المالية على مدى فعالية الخدمات في تلبية احتياجات العملاء وتوقعاتهم وتفاعلهم معه. (بن سالم، العجاج ،2024، ص 10)

2-3. واقع الشمول المالي في العالم

اكتسب موضوع الشمول المالي أهمية بين الهيئات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين في 20 ماي 2013، حيث قدم فريق الأمم المتحدة التوصيات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للأمم المتحدة لما بعد عام 2015، والتي تضمنت الوصول الشامل إلى الخدمات المالية كعامل تمكين حاسم لخلق فرص العمل والنمو العادل. وفي سبتمبر 2013 أكدت مجموعة العشرين من جديد التزامها بالشمول المالي كجزء من جدول أعمالها الإنمائي(Maria Soledad & Gemechu, 2014, p. 5)

شهدت ملكية الحسابات المالية حول العالم ارتفاعًا ملحوظًا، حيث وصلت إلى 76%من البالغين عالميًا، و 71%في الاقتصادات النامية بحلول عام 2021 .هذا يمثل قفزة كبيرة من عام 2017، حيث كان 69% من البالغين (أي 3.8 مليار شخص) يمتلكون حسابات مصرفية أو عبر الهاتف المحمول.

يُظهر هذا التطور نموًا مستمرًا، ففي عام 2014، كانت النسبة 62%، ولم تتجاوز 51% في عام 2011. ووفقًا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي(Global Findex) ، حصل 515 مليون بالغ على حسابات مصرفية بين عامي 2014 و2017، ليصل العدد الإجمالي إلى 1.2 مليار بالغ منذ عام 2011. وعلى الرغم من هذا التقدم العالمي في زيادة ملكية الحسابات في بعض البلدان، إلا أن وتيرة التقدم كانت أبطأ في مناطق أخرى. يُعزى هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى التباينات الكبيرة بين الجنسين (الرجال والنساء) وبين الشرائح الاقتصادية المختلفة الأغنياء والفقراء (**Group**, 2021) .

الشكل 01 : نسبة البالغون الذين يمتلكون حساب بنكي بين عامي 2011 و 2024

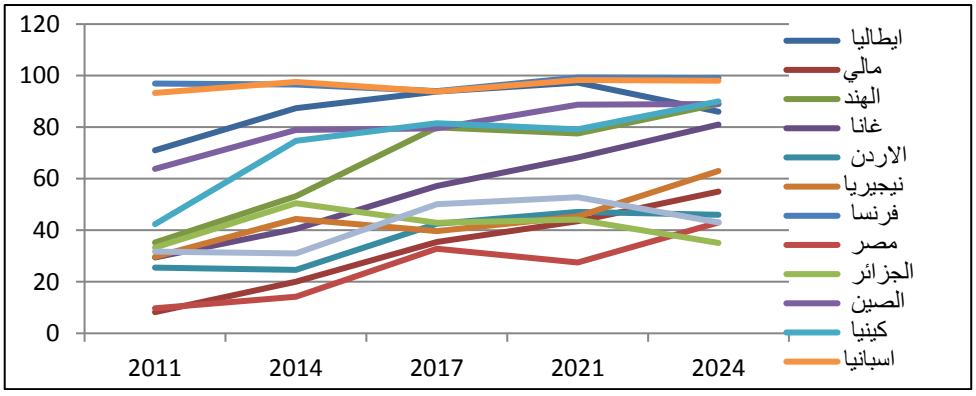

المصدر :من اعداد الباحثين باستعمال برنامج EXEL اعتمادا على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex2025
consulté le 15/02/2025 à 14h:06

حقق الشمول المالي تطورا ملحوظا عالميا، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات لدى مؤسسة مالية أو عبر الهاتف المحمول من **51٪**في عام 2011 إلى **79٪**في عام 2024.

وتعبر هذه الزيادة بشكل كبير عن النمو المتسارع في البلدان النامية، حيث زادت معدلات امتلاك الحسابات من 63٪إلى 71٪خلال نفس الفترة ويرجع هذا التقدم جزئيًا إلى زيادة إمكانية الوصول إلى الحسابات في العشرات من البلدان النامية وعلى عكس الفترة من 2011 إلى 2017، حيث تركز النمو بشكل أساسي في بلدين فقطهما الصين **و**الهند، شهدت هذه المرة مناطق أخرى مثل أفريقيا جنوب الصحراء قفزة ملحوظة في امتلاك الحسابات، وذلك بفضل انتشار حلول فتح حسابات بنكية عبر الهاتف المحمول. تستطيع الحكومات، القطاع الخاص، ومقدمو الخدمات المالية تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية لنحو 1.3مليار شخص من البالغين الذين لا يزالون خارج نطاق الخدمات المصرفية.

تُظهر البيانات أن نحو 80 مليون بالغ حول العالم لا يزالون خارج النظام المصرفي، مما يُبرز الحاجة الملحة لتعزيز الشمول المالي. وفي هذا الإطار، تكتسب الرقمنة أهمية خاصة كآلية فعّالة لتخفيض تكاليف الخدمات المالية وزيادة إتاحتها. وفقاً للمؤشر العالمي للشمول المالي 2024، نجحت العديد من الدول النامية في دمج حوالي 650 مليون فرد في النظام المالي من خلال فتح حسابات مصرفية لأول مرة، كان الهدف الأساسي منها تلقي التحويلات والمدفوعات الحكومية. هذه النتائج تؤكد أن السياسات الحكومية المدعومة بالحلول الرقمية يمكن أن تكون محركاً رئيسياً لتعميم الخدمات المالية، لا سيما بين الفئات الأكثر تهميشاً، مما يسهم في النهاية في تحقيق تنمية اقتصادية أكثر شمولاً واستدامة. وفي مصر 57% هي نسبة البالغون الذين ليس لديهم حساب مصرفي وتلقوا مدفوعات حكومية نقدا. وقد حدد مسح فيندكس العالمي سبعة أسباب ذكرها المستجيبون لعدم امتلاك أو استخدام حساب مصرفي رسمي. ويوضح الشكل 02 أن السبب الأكثر ذكرًا هو الافتقار إلى المال، يليه فتح حساب مكلف، والبنوك بعيدة جدًا، ويفتقر الفرد إلى الوثائق المناسبة، ولديه ثقة ضئيلة في المؤسسات المالية، امتلاك أحد أفراد الأسرة لحساب ويختار عدم استخدام الخدمات المالية لأسباب دينية.

الشكل 02: توزيع أسباب عدم امتلاك البالغين لحساب بنكي لسنة 2024

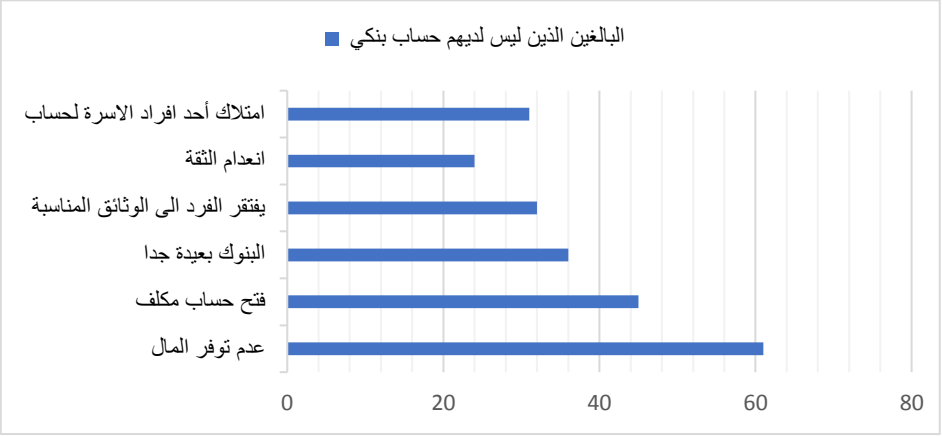

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

consulté le https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

17/02/2025 à 00h:30

2-4. واقع الشمول المالي في مصر :

– بالنسبة لمصر يقود البنك المركزي المصري عملية السياسة المالية في البلاد. وقد انضم إلى التحالف من أجل الشمول المالي (AFI) في منتصف عام 2013 وإلى مجموعات العمل التابعة للشبكة المجموعات المعنية بالبيانات واستراتيجيات الشمول المالي منذ ذلك الحين. ومن المتفق عليه أنه تم الاعتراف على نطاق واسع بأن الشمول المالي أداة حاسمة في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل. ومع ذلك، تشير الأرقام الصادرة عن البنك الدولي في عام 2014 فإن مصر يتخلف عن المعدلات العالمية ومتوسطات البلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط الأدنى، ولكنه يتقارب مع متوسطات دول الشرق الأوسط، مما يعني أن مصر تعاني من مستويات عالية من الإقصاء المالي، نظرًا لأن انخفاض الانتشار المالي يرتبط بشكل كبير بوجود قطاع غير رسمي كبير وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. (Hassouba، 2022، صفحة 7)

ووفقا للشكل 03 يتقارب الشمول المالي في مصر مع منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2024.

الشكل 03: استخدام الخدمات المالية للبالغين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومصر لسنة 2024

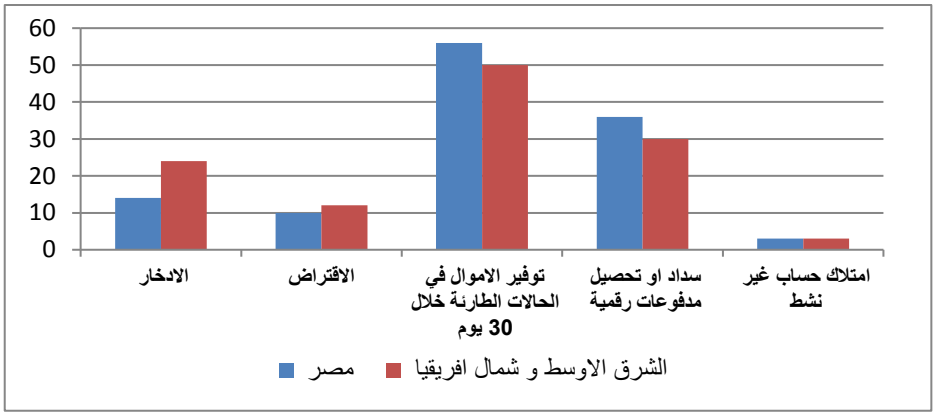

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على برنامج EXEL اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي
https://openknowledge.worldbank.org/bitstreams/9288bdc5-7a9b-42de-a47c-3746fd68f22a/download consulté le 25/02/2025 à 01h :34

نلاحظ من هذا الشكل ان تحصيل مدفوعات الرقمية كان 36%في مصر و 30 % في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وتعرف تقارب بالنسبة لامتلاك حساب غير النشط حيث كان 3 %في كل من مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا و تقارب في الإقراض كان 10% في مصر و 12% في مصر ومنطقة الشرق الأوسط. أما فيما يخص معدلات الادخار، فتبلغ النسبة 14% في مصر مقارنة بـ 24% في المنطقة. وأعلن البنك المركزي المصري عن تحقيق قفزة نوعية في مؤشرات الشمول المالي بنهاية عام 2023، حيث ارتفع عدد المواطنين (16 سنة فأكثر) المدمجين مالياً إلى 46.9 مليون من إجمالي 66.4 مليون، مسجلاً نسبة 70.7% مقارنة بـ64.8% في 2022. وقد شهدت مصر نمواً ملموساً في هذا المجال بنسبة 174% منذ 2016، لتصبح بذلك من أسرع الدول نمواً في الشمول المالي بين الدول النظيرة. ويعكس هذا التطور تحسناً ملموساً في إتاحة الخدمات المالية عبر قنوات متعددة تشمل البنوك والخدمات البريدية ومحافظ الهاتف المحمول، مما أسهم في تبسيط المعاملات المالية، وخفض تكاليفها، وتشجيع الادخار، وتحسين جودة الحياة للمواطنين من خلال توفير حلول مالية مبتكرة متاحة على مدار الساعة. حيث قدر الشمول المالي للشباب ما بين (16 – 35 سنة) % 51,5 من اجمالي 36,6 مليون أي 18,8 مليون شاب و بالنسبة للشمول المالي للنساء، أكدت المؤشرات على حدوث طفرة في عدد النساء اللواتي لديهن حسابات مالية، حيث بلغن 20.3 مليون امرأة في ديسمبر2023 من 32.3 مليون امرأة بمعدل نمو بلغ 244% مقارنة بعام 2016، لتصل النسبة المئوية للشمول المالي إلى 62.7 % و عدد نقاط

الاتاحة المالية (فروع المؤسسات المالية ماكينات الصراف اللآلي نقاط البيع الالكترونية ومقدمو خدمات الدفع) بلغ 1,1 مليون نقطة اي 1657نقطة لكل 100 الف مواطن (البنك المركزي المصري 2024)

3- النمو الاقتصادي

يمثل الشمول المالي احدى الركائز التي تدعم النمو الاقتصادي وتحفزه، حيث يعمل على توسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية من خلال إدماج الفئات المهمشة في النظام المالي الرسمي، مما يؤدي إلى تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، وتحفيز الاستهلاك والطلب الكلي، وإطلاق إمكانات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعد محركاً مهماً لخلق فرص العمل. وفي هذا السياق، يبرز مفهوم النمو الاقتصادي كهدف استراتيجي تسعى إليه جميع الدول.

3-1 مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف بانه "معدل الزيادة في الانتاج أو الدخل الحقيقي في اقتصاد ما خلال فترة زمنية محددة". ويعكس هذا المفهوم التغيرات الإيجابية في القدرة الإنتاجية ومدى استغلال هذه القدرة. فعندما ترتفع نسبة استغلال القدرة الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد، تزداد معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والدخل الحقيقي، مما يؤدي الى تحسين مستوى المعيشة (حمره، 2023، صفحة 8). ويرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالتصنيع حيث يؤكد نموذج النمو الاقتصادي الخاص بلويس وروستوان لا يكون نمو اقتصادي مستداما اذا كان يفتقر الى الشمول والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للجماهير(Raheman، 2022، صفحة 2) .

الشكل 04 يوضح تطور الناتج المحلي الخام في مصر من سنة 2001 الى 2024

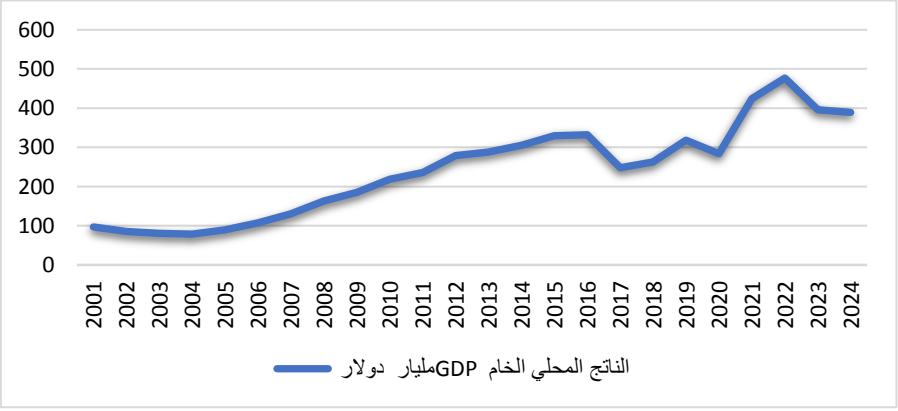

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مجموعة البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=EG

consulté le 28/02/2025 à 12h :15

من خلال الشكل رقم 04 يُظهر الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة (2001-2024) اتجاهاً تصاعدياً عاماً مع تذبذبات ملحوظة، حيث ارتفع من 96.86 مليار دولار عام 2001 إلى 332.44 مليار دولار عام 2016، قبل أن يشهد انخفاضا حاداً عام 2017 ليصل إلى 248.36 مليار دولار، ليعود الى الارتفاع ليصل الى 318.68 مليار دولار، حيث بلغ الناتج المحلي الخام ذروته عند 476.75 مليار دولار عام 2022، قبل أن ينخفض نسبياً إلى 389.06 مليار دولار في عام 2024.

3-2 العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي:

أكدت الدراسات النظرية وجود ارتباط وثيق بين الشمول والنمو الاقتصادي، أن الوصول إلى الخدمات المالية والتنمية يخلقان بيئة مواتية للإنتاجية الديناميكية والنمو من أجل تأثير الطلب (النمو يسهل الطلب على الخدمات المالية) والتأثير العرض (المنتجات المالية تزيد النمو). تفترض هذه النظرية أيضا أن عدم إمكانية الوصول إلى المنتجات المالية مسؤول عن التفاوتات في الدخل وانخفاض النمو. (ADEDOKUN, ADEKUNLE, & AKANDE, 2022, p. 3).

يدرس تشودري (2016) تأثير الشمول المالي على العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات ل 33 دولة نامية متلقية للتحويلات بين عامي 1979 و2011، وهي تستخدم أربعة مؤشرات (مؤشرات للتنمية المالية: نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص، ونسبة إجمالي الائتمان المحلي الذي يودعه القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة السيولة في الاقتصاد، ونسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي). وتتجاوز هذه الدراسة الآثار المباشرة المعتادة للتحويلات على النمو، وتقدر الآثار التفاعلية لكل من التحويلات والشمول المالي. ويبين أن التحويلات كان لها أثر كبير على النمو الاقتصادي للبلدان المتلقية، ولكن متغيرات الشمول المالي كانت لها تأثير أقل على المجموعة الغنية، وتشير إلى أن الشمول المالي التي تأتي نتيجة لمبادرات الإصلاح المالي في البلدان النامية لها تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الخام. وتهدف مبادرات الاصلاح إلى زيادة الادخار والاستثمار الخاص والعام وتحسين نوعية الاستثمار. وهذه الدراسة هي الأولى التي تبحث في هذه العلاقة بين البلدان النامية المتلقية للتحويلات (Chowdhur, 2016). تقدم الدراسات التي أجريت في العديد من البلدان والمناطق أدلة نظرية وتجريبية تبين أن الشمول المالي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تعبئة الادخار وتخصيص الموارد وتحسين الابتكار على الرغم من أن بعض الاقتصاديين مثل Herwartz و Walle يرون بأنه لا توجد علاقة ذات مغزى بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي ، ان تطوير القطاع المالي أمر حيوي للنمو الاقتصادي وإن غياب الأسواق المالية العميقة والفعالة يقيد النمو الاقتصادي. وتؤدي محدودية فرص الحصول على التمويل

إلى انخفاض المستوى المعيشي وظهور طبقة متوسطة. إن تنفيذ السياسة النقدية في سياق الأسواق الضحلة أمر مكلف وغير فعال. قطاع مالي متطور يزيد من فرص الحصول على الخدمات المالية ويقدم مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المالية لمختلف القطاعات الاقتصادية. (Herwartz،Walle، 2014).

تقدم هذه الدراسة خلال الفترة من 2002 إلى 2020 تحليلاً شاملاً باستخدام بيانات واسعة من دول متعددة حسب مستويات الدخل والمناطق الجغرافية. فقد طور الباحثون مؤشراً موحداً لقياس الشمول المالي يجمع بين ثلاثة عناصر رئيسية: مدى انتشار الخدمات المالية، ومدى توفرها للافراد، ومستوى استخدامها الفعلي من قبلهم. توصلوا إلى نتيجة مهمة تُظهر وجود علاقة ثنائية الاتجاه أي **تأثير متبادل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي** .وهذا يعني أن العلاقة بينهما ليست في اتجاه واحد فقط، بل إن كلاً منهما يؤثر على الآخر بشكل متبادل. (Amidzic,2022 ,p19) وبالتالي يلعب الشمول المالي دورًا حاسمًا في النهوض بالنمو الاقتصادي، وهو ارتباط أوضحته العديد من الدراسات بشكل إيجابي. وتنبع هذه العلاقة من عدة عوامل وهي:

– **تشجيع الادخار والاستثمار**: يوفر الشمول المالي للأفراد والشركات طرقًا ملائمة لتوفير أموالهم، وبالتالي زيادة رأس المال المتاح للاستثمار في مشاريع مربحة. فالخدمات المالية، مثل القروض، تساعد في البدء مشاريع جديدة وتوسيع المؤسسات القائمة؛

– **التخفيف من الفقر**: ان منح الافراد ذو الدخل المنخفض إمكانية الوصول الى الخدمات المالية الأساسية مثل الحسابات المصرفية والتأمين يساعدهم في التخفيف من حدة الفقر؛

– **تحسين كفاءة السوق**: يساعد الشمول المالي في تحسين تخصيص الموارد من خلال تسهيل حركة رأس المال عبر القطاعات الاقتصادية، فمن خلال الخدمات المالية، يتم تقليل تكاليف المعاملات إلى الحد الأدنى، وزيادة الشفافية في الأسواق، وبالتالي تحسين فعالية تخصيص الموارد؛

– **الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي**: يعزز الشمول المالي الاستقرار الاقتصادي من خلال توفير شبكة أمان للأفراد والشركات خلال فترات الركود الاقتصادي. ومن خلال تخفيف الاعتماد على القطاع غير الرسمي، حيث ان الخدمات المالية تساعد في توفير الاستقرار المالي العام للحكومات.

4– دور مؤشرات الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2001–2024):

تعد مؤشرات قياس الشمول المالي أداةً أساسية لتقييم قدرة القطاع المالي على تعزيز الاستقرار المالي والتفاعل مع مختلف فئات المجتمع، بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة. ويمكن تصنيف هذه المؤشرات إلى

ثلاثة مؤشرات رئيسية تُستخدم لتشخيص حالة القطاع المالي من منظور الشمول المالي، حيث تعتمد في تحليلها على البيانات النقدية والائتمانية وعلى المستوى الكلي للاقتصاد. وتكشف هذه المؤشرات عن مرونة القطاع المالي وقدرته على التطبيق والتكيف الفعّال في المجتمع. وتندرج في مؤشرات :(العمق المالي، الإتاحة المالية والاستخدام المالي) (أحمد، 2024، صفحة 7)

1-4 تطور مؤشر العمق المالي في مصر:

هو مقياس كمي يقيس مستوى تطور النظام المالي في الاقتصاد المصري من خلال قياس نسبة المعروض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي. والتي تُظهر حجم السيولة المتاحة في الاقتصاد، كلما ارتفعت هذه النسبة، كلما دل ذلك على نظام مالي أكثر عمقاً وتطوراً، مما يشير إلى قدرة أكبر على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، وتوفير خدمات مالية متنوعة تدعم النمو الاقتصادي.

الشكل 05: يوضح تطور نمو المعروض النقدي من الناتج المحلي الاجمالي % 2001-2024

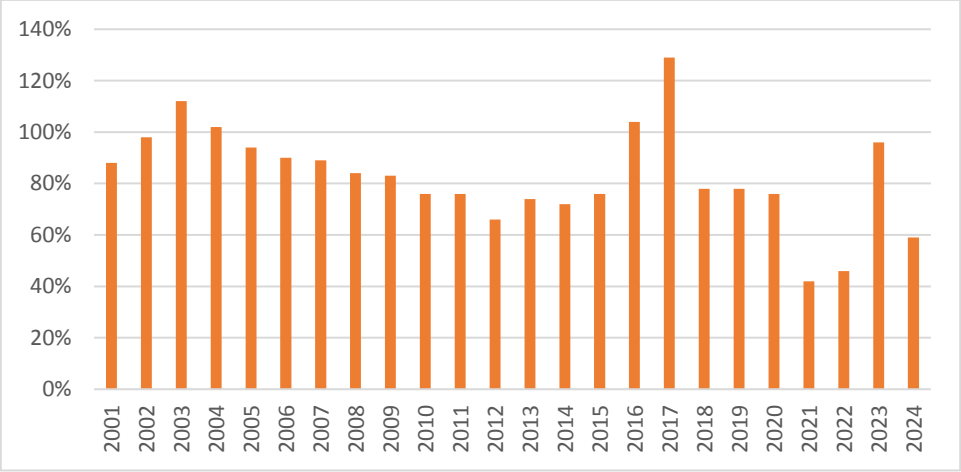

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج تقارير متفرقة للبنك المركزي المصري

https://www.cbe.org.eg/ar/search-results?query=%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%88%D8%B6+%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A+ consulté le 28/02/2025 à 02h :28

نلاحظ ارتفاع مؤشر العمق المالي من سنة 2001 التي كانت 88 % الى سنة 2003 حيث اصبحت 112 % مع انخفاضه من نفس السنة الى غاية 2012 حيث اصبح العمق المالي في الاقتصاد المصري يمثل 66 % ليرتفع مجددا حيث حقق اعلى مستوياته خلال سنة 2017 ليصل الى 129 % ليعرف استقرار خلال سنتي 2018 و2019 حيث كانت النسبة 78 % لينخفض من سنة 2020

الى غاية 2022 حيث كانت 76 % لتصل الى 46 % ليعود المؤشر الى الارتفاع ليصل الى 96 % خلال سنة 2023 ارتفاع مؤشر العمق المالي (M2/GDP %) لينخفض الى 59% سنة 2024 يعكس زيادة في السيولة النقدية وتطور القطاع المالي في الاقتصاد المصري مما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز الشمول المالي. ومع ذلك، يجب أن يكون هذا الارتفاع مصحوبًا بنمو اقتصادي حقيقي وسياسات مالية ونقدية سليمة لتجنب الآثار السلبية المحتملة مثل المديونية أو التضخم.

2-4 تطور مؤشر الاتاحة المالية في مصر:

مؤشر الإتاحة المالية يقيس مدى سهولة استخدام ووصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية الرسمية، مثل الحسابات البنكية، والائتمان، والتأمين، وخدمات الدفع. يعكس هذا المؤشر مدى انتشار البنية التحتية المالية (مثل الفروع البنكية وأجهزة الصراف الآلي) ومدى قدرة الفئات المختلفة في المجتمع على استخدام هذه الخدمات. (شبانه، 2022، صفحة 8)

الشكل 06: تطور مؤشر(الاتاحة المالية للبنوك والاتاحة المالية للبريد) في مصر 2001-2024

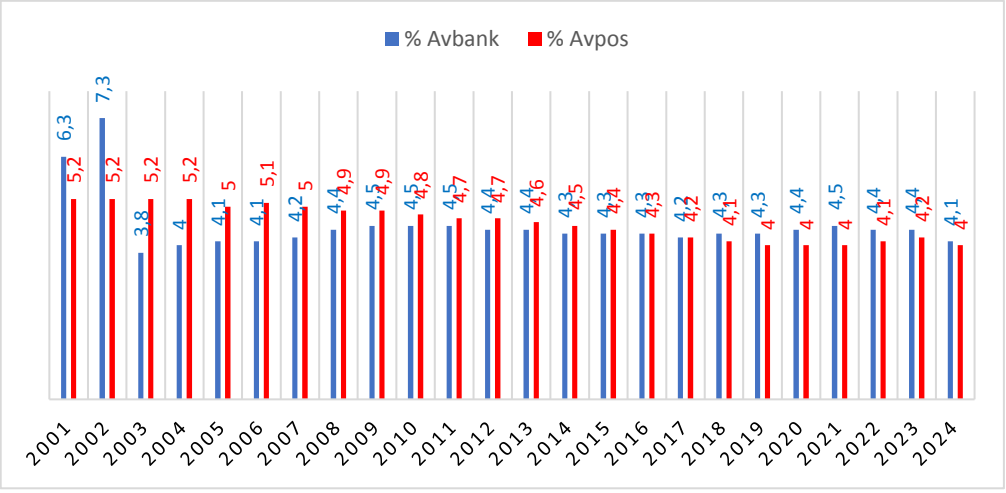

المصدر : من اعداد الباحثين الاعتماد على تقارير متفرقة من البنك المركزي المصري55: consulté le 01/03/2025 à 16h

يوضح الشكل ان مؤشر الاتاحة للبنوك وصل الى أعلى مستوياته حيث بلغ 7,3 % سنة 2002 أي ان البنك الواحد يخدم 27 ألف نسمة حيث بلغ عدد السكان 66,6 مليون نسمة وعدد البنوك 2460 بنك وبدأت هذه النسبة في الانخفاض حيث بلغت 3,8 %سنة 2003 اي ان البنك الواحد يخدم 26 الف نسمة حيث بلغ عدد السكان 67,9 مليون نسمة وعدد البنوك 2610 بنك ليرتفع مؤشر

الإتاحة للبنوك حيث بلغت 4,5 % سنة 2021 وبلغ 4,1 % سنة 2024 اي ان البنك الواحد يخدم 24.4 الف نسمة تقريبا حيث بلغ عدد السكان 116.5 مليون نسمة وعدد البنوك 4775 بنك.

على الرغم من أن عدد الفروع البنكية قد زاد بمرور الوقت، إلا أن هذا النمو لم يكن كافيًا لمواكبة النمو السكاني. هذا أدى إلى استمرار انخفاض نسبة الاتاحة المالية، حيث أن كل فرع بنكي يخدم عددًا كبيرًا من المواطنين. ويتضح أيضا ان مؤشر الإتاحة للبريد بلغ 5,2 % كأعلى مستوياته من سنة 2001 الى 2004 أي ان مكتب البريد الواحد يخدم 19 ألف نسمة حيث بلغ عدد السكان 65,2 مليون نسمة وعدد مكاتب البريدية 3371 مكتب بريد وذلك في سنة 2001 لتنخفض لتبلغ 4 % من سنة 2019 ,2020 و2021 اذ لم تقدم مكاتب البريد خدمات مالية متنوعة كالتي قدمتها القطاعات المصرفية خاصة بعد صدور قانون تنظيم الجهاز المصرفي عام 2003 الذي كان خطوة مهمة نحو تحسين النظام المصرفي.

3-4 تطور مؤشر الاستخدام المالي في مصر:

يركز هذا المؤشر على دراسة جانب الطلب في الشمول المالي، أي الأفراد والفئات المستهدفة. ويقيس قدرة المجتمع على استخدام الخدمات المالية المتاحة من القطاع المالي. وتعد مؤشرات حجم الودائع والقروض ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، من أبرز المؤشرات التي تعكس هذا الجانب من الشمول المالي. (شيماء، 2023، صفحة 23)

الشكل 07 تطور مؤشر الاستخدام المالي للودائع ومؤشر الاستخدام المالي للائتمان في مصر 2001-2024

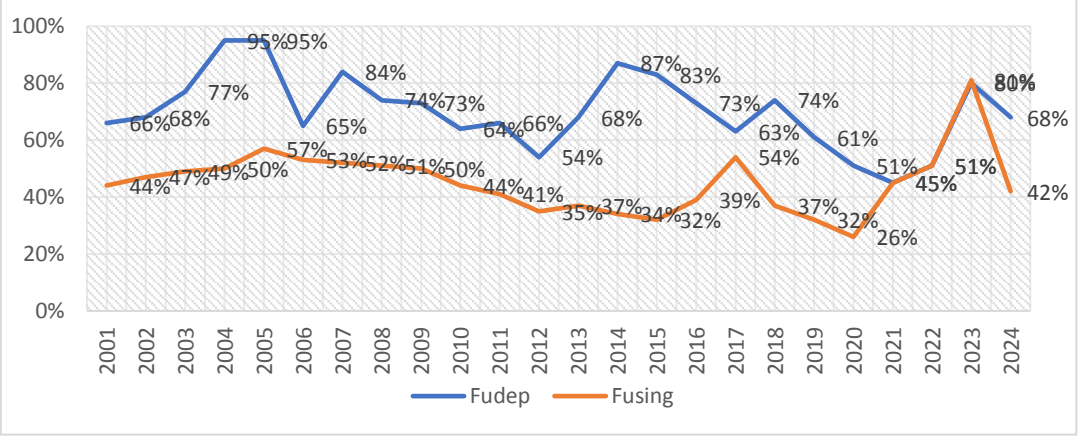

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير متفرقة من البنك المركزي المصري https://www.cbe.org.eg/en/search-B6%20&sortBy=1 consulté le 02/03/2025 à 11h :45

يتضح من الشكل عن تطور مؤشري Fudep و Fusing عبر فترة امتدت من 2001 إلى 2024، حيث شهد مؤشر الاستخدام المالي للودائع خلال العقدين الأولين تقلبات حادة تراوحت بين قمة استثنائية

عند 95% في 2004 و 2005 وانخفاضات متعددة وصلت لـ54% في 2012، بينما حافظ مؤشر الاستخدام المالي للودائع على استقرار نسبي حول مستوى 40-50% مع انخفاض تدريجي، شكلت الفترة 2020 ادنى مستوياته ب 26%، ليحقق صعوداً مذهلاً وصل لذروة 80% في 2023، مقابل استعادة محدودة لمؤشر الاستخدام المالي للودائع عند 68% سنة 2024 يعكس هذا التطور الملحوظ على تحسن قدرة النظام المصرفي في جمع المدخرات وإعادة توجيهها للأنشطة الاستثمارية المنتجة.

5 التحديات التي تواجهها مصر من اجل تعزيز دور الشمول المالي:

شهدت معدلات الشمول المالي في مصر تطورًا ملحوظًا، حيث وصلت إلى 74.8% بنهاية 2024 مقارنة بـ70.7% في 2023، مسجلة نموًا قدره 204% منذ 2016. يستفيد حاليًا حوالي 52 مليون مواطن من الخدمات المالية النشطة من إجمالي 69.6 مليون في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر، وذلك عبر البنوك والبريد ومحافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مسبقًا. تحققت هذه الإنجازات بفضل جهود البنك المركزي المصري والقطاع المصرفي لتعزيز التمكين الاقتصادي لجميع فئات المجتمع. ارتفع الشمول المالي للمرأة إلى 68.8% بمعدل نمو 295% منذ 2016، فيما وصل لدى الشباب إلى 53.1% بنمو 65% خلال 2020-2024. كما ساهمت تسهيلات فتح الحسابات بموجب بطاقة الرقم القومي في إنشاء مليون حساب فردي و400 ألف حساب نشاط اقتصادي، مما يدعم أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030. (البنك المركزي المصري ، 2024)و هذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل 08 : تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر (2016–2024)

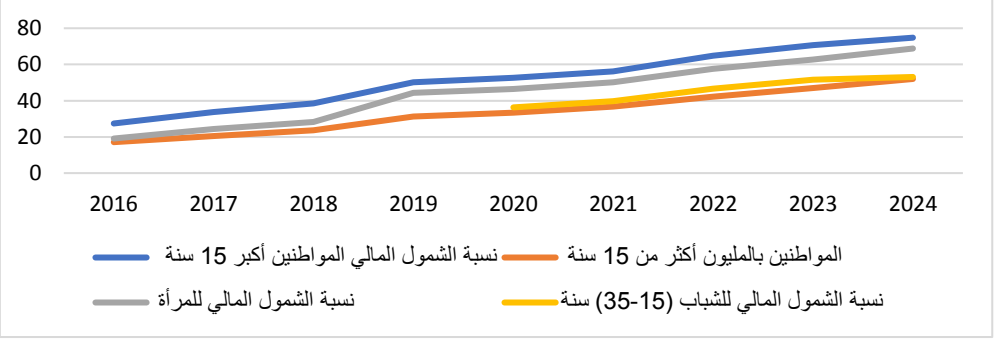

المصدر : من اعداد الباحثين باستعمال برنامج EXEL اعتمادا على البنك المركزي المصري

https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2025/02/25/10/02/financial-inclusion-rates-in-egypt-continue-to-rise,-reaching-74,-d-,8-by-the-end-of-2024 consulté 22/03/2025 à 11h :34

تبنت مصر استراتيجية شاملة لتعزيز الشمول المالي من خلال إنشاء المجلس القومي للمدفوعات وتمويل المشروعات الصغيرة بفائدة 5% وإنشاء الفروع الصغيرة للبنوك وتطوير خدمات الدفع الإلكتروني. رغم هذه الجهود، يواجه القطاع المصرفي تحديات كبيرة تحد من انتشار الشمول المالي، حيث يتعامل 33% فقط من المواطنين مع البنوك، منهم 28% يستخدمون خدمة أو خدمتين فقط. تتمثل أبرز المعوقات في محدودية انتشار ماكينات الصراف الآلي في الريف والمناطق الحدودية (12.2 ألف ماكينة تتركز في المدن الكبرى)، وتركز الفروع في المناطق الحضرية (1016 فرع فقط في القرى من أصل 4220 فرعاً)، بالإضافة إلى كثرة المستندات المطلوبة والمشاكل التقنية في الخدمات الإلكترونية. يعمل القطاع المصرفي حالياً على معالجة هذه التحديات من خلال زيادة الاستثمار في البنية التكنولوجية والتوسع الجغرافي وتحسين تدريب الموظفين لتعزيز الوصول للخدمات المصرفية. (نشأت ، 2019)

6 الخاتمة:

يعد الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، خاصة في الاقتصادات الناشئة مثل مصر من خلال مؤشراته العمق المالي، الإتاحة المالية، والاستخدام المالي .هذه المؤشرات لعبت دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي وقد توصلنا من خلال ورقتنا البحثية ان الفرضية صحيحة أي ان للشمول المالي تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الممتدة من عام 2001 حتى عام 2024حيث:

– ان مؤشر العمق المالي شهد تطورا ملحوظا هذا ما ادى الي ارتفاع حجم الاموال المتداولة في الاقتصاد المصري ويشير الى قدرة أكبر على تمويل النشاط الاقتصادي، الذي أدى الى ارتفاع الناتج المحلي الخام وهذا ما يوضحه الشكل 04

– اما بالنسبة لمؤشر الإتاحة المالية، فقد حققت مصر قفزات كبيرة عبر التوسع في الشبكة المصرفية من خلال وانتشار المكاتب البريدية وزيادة أعداد الفروع البنكية خاصة في المناطق النائية. ما ادى الى تعزيز إتاحة الخدمات المالية وتقليص الفجوة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ومنح العديد من الأفراد والشركات في المناطق الريفية فرصًا أفضل للوصول إلى الخدمات المالية لتمويل المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– زيادة مؤشر الاستخدام المالي للودائع والائتمان يؤديان الى زيادة السيولة في البنوك وهذا ما يعزز قدرة البنوك على الاقراض وبالتالي تحفيز الاستثمار وهو ما يفسر زيادة الناتج المحلي الخام.

من خلال النتائج المتوصل اليها يمكن تقديم بعض المقترحات الآتية:

– تعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال توسيع نطاق الدفع الالكتروني؛
– زيادة الفروع البنكية في المناطق المهمشة وذلك بتقديم حوافز ضريبية للبنوك التي تفتح فروعا في المناطق النائية؛
– تمكين الفئات المستبعدة بأدراج برامج تمويل مخصصة للنساء والشباب وذوي الدخل المحدود؛
– تحسين الثقافة المالية بتوسيع حملات اعلامية لشرح فوائد الحسابات البنكية والتمويل الرسمي؛
– تشجيع الخدمات المالية الرقمية واعفاءها من الرسوم لفترة محددة لتحفيز الاعتماد عليها؛
– تحديث قوانين حماية مستخدمي الخدمات المالية؛
– تسهيل اجراءات انشاء المشروعات الصغيرة عبر منصات رقمية موحدة؛
– الربط بين زيادة الائتمان وزيادة الانتاجية للتقليل من خطر التضخم؛
– جذب استثمارات دولية في مجال التكنولوجيا المالية؛
– تعزيز التمويل الموجه للقطاعات الانتاجية كتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

7 قائمة المراجع

1) بيان الشايب ، محمد حمره. (2023). أثر الاصلاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في مصر . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية المجلد 39-4 ، 110-128.

2) بن سالم بلال, العجاج فاطمة. الزهراء . (2024). دور المصرفية المفتوحة في تحقيق الشمول المالي (تجارب دولية). Revue Les Cahiers du POIDEX, 13(1), 165-184. https://asjp.cerist.dz/en/article/248088

3) دعاء محمد سيد أحمد. (2024). دور الافصاح عن مؤشرات الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنوك: دراسة نظرية بالتطبيق على مصر. مجلة الريادة للمال والاعمال المجلد 5، العدد (04)، ص ص99 -112

4) عادل محمد المهدي شيماء. (2023). تقيم واقع الشمول المالي في مصر باستخدام مؤشر مركب لأبعاد الشمول المالي . المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،المجلد 53 العدد2 ،283-322 ، 23.

5) عبد الحميد أحمد شاهين شاهين ، السيد أحمد شبانه عوض. (2022). أثر محددات الافصاح عن مؤشرات الشمول المالي على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية . المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية المجلد الثالث عشر – العدد الثاني،114-145، 8.

6) نشأت فاطمة .(2019). 5 تحديات امام الشمول المالي في مصر .. و قيادات البنوك : نعمل بخطط منضبطة للتيسير على العملاء https://www.elwatannews.com/news/details/

7) البنك المركزي المصري .(2024).معدلات الشمول المالي في مصر تواصل الصعود .. وصلت الى 74.8% بنهاية2024.- https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2025/02/25/10/02/financial-inclusion-rates-in-egypt-continue-to-rise,-reaching-74,-d-,8-by-the-end-of-2024

8) البنك المركزي المصري (2023).استراتيجية الشمول المالي . https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion/financial-inclusion-strategy

9) A Raichoudhury" .(2020) .Major Determinants of Financial Inclusion: State-Level Evidences from India .,Vision, vol. 24, no. 2, pp. 151–159.

10) CGAP .الشمول المالي .(2023) .https://www.cgap.org/topics/collections/financial-inclusion-2-0

11) D Collins ،J Morduch ،S Rutherford و، O Ruthven .(2009) .Portfolios of the poor.How the word's poor live on 2 § a day . princeton University Press.

12) D Wafik و، M Omar .(2021) .Estimate the Impact of Financial Inclusiveness on Economic Growth in Egypt .Scientific Journal for Economic&Commerce ,52(1) ,263-292.

13) Fazal Raheman.(2022**)** Sharonomics: A Radical Economic Theory for the Next Industrial Revolution and Beyond **.***Theoretical Economics LettersVol.12 No.6, December 2022*.2 ،

14) G Amidzic ،A Massara و، A Mialou .(2014) .Assessing Countries' Financial Inclusion Standing—A New Composite . IMF, working paper, WP/14/36.

15) GFIN.(2025) . Key insights on the use of consumer-facing AI in global financial services .

16) Helmut Herwartz ،Yabibal M Walle .(2014) .Determinants of the Link between Financial and Economic Development: Evidence from a Functional Coefficient Model .*Economic Modelling 37: 417–427*.

17) IMF.من الابتكار المالي الى الشمول المالي .(2021) . https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2021/03/making-financial-innovation-more-inclusive-frost.htm.

18) ITU . الشمول المالي الرقمي .(2021) . https://www.itu.int/en/itunews/Documents/2021/2021-03/2021_ITUNews03-ar.pdf.

19) J . E Stiglitz .(2017) .The revolution of information economics : the past and the future .wp 23780 . NBER WORKING PAPER SERIES

20) L Rojas-Suarez ،M Amado .(2022) .Understanding Latin America's Financial Inclusion Gap .Center for Global Development Working Paper 367. Washington.

21) Mandira Sarma .(2012) .Index of Financial Inclusion – A measure of financial . Working Paper No. 07/2012. Jawaharlal Nehru University Delhi 110067, India.

22) Martinz Peria Maria Soledad ،Ayana Aga Gemechu .July, 2014 .International Remittances and Financial Inclusion in Sub-Saharan Africa.wp 6991 .Development Research Group finance and Private Sector Development Team.

23) Micheal Chibba .(2009) .Financial Inclusion .Poverty Reduction and the Millennium Developement Goals . International Center for Developement and Poverty Reduction ،Canada : European Journal of Development Research vol 21 ,2 , 213 -230.

24) Mohammad Naim Azimi .(2022) .New insights into the impact of financial . Economic growth:a global perspective. *PLOS ONE | https://doi.org/10.1371/journal.pone.0277730*.19 ،

25) Muri Wole ADEDOKUN ،Ahmed Oluwatobi ADEKUNLE و، Joseph Olorunfemi AKANDE .(2022) .AN INVESTIGATION OF THE IMPACT OF FINANCIAL INCLUSION ON ECONOMIC GROWTH :EVEDENCE FROM AFRICAN CONTTRIES. *Asian Economic and Financial Review Vol. 12, No. 10, 864-885*.3 ،

26) Murshed Chowdhur" .(2016) .Financial Development, Remittances and Economic Growth: Evidence Using a Dynamic Panel Estimation .*The Journal of Applied Economic 10 (1): 35–54. doi:10.1177/0973801015612666*.4 ،.

27) Taghreed Abdelaziz Hassouba .(2022) .Financial inclusion in Egypt: the road ahead .Faculty of Economics and Political Science, Review of Economics and Political Science.10(2). Cairo University, Giza, Egypt.

28) World Bank Group .(2021) .*Global Findex Database 2021 survey headline findings on account ownership*.World Bank Group. https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/brief/the-global-findex-database-2021-chapter-1-ownership-of-accounts

29) worldBank .المالي الشمول .(2022) . https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview